مجزرتان مُتتاليتان في مدينة كفر نبل

مقتل 28 مدنياً وتضرر 8 مراكز حيوية مدنية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 28 كانون الثاني 2017

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جميع إحصائيات الضحايا الذين قتلوا في سوريا.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تفاصيل الحادثة.

ثالثاً: الملحقات والمرفقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء

أولا: المقدمة

تتبع مدينة كفر نبل منطقة معرة النعمان في الريف الجنوبي لمحافظة إدلب، شارك سكان مدينة كفر نبل في الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في آذار/ 2011، واقتحمت قوات النظام السوري المدينة في تموز/ 2011 ثم سيطرت فصائل المعارضة المسلحة على المدينة في آب/ 2012، يُقدَّر عدد سكان المدينة حالياً بما لايقل عن 50 ألف نسمة بينهم عدد كبير من نازحي محافظة حماة، وتخضع حالياً لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم جبهة فتح الشام.
وقد أصدرنا في أيار/ 2016 تقريراً وثقنا فيه استهداف قوات النظام السوري لسوق شعبي في المدينة.

في هذا التقرير نوثق ارتكاب طيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري من طراز SU 24 مجزرتين مُتتاليتين في مدينة كفر نبل، حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير شهادتين، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدمونها في هذا التقرير.
كما راجعنا الصور الواردة إلينا وتحقَّقنا من صدقيتها، وقد أظهرت حجم الدمار الكبير الذي تسبَّب به القصف وأظهرت صور أخرى أشلاء الضحايا الذين قضوا نتيجة القصف.
أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أنَّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للتنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجوم أو حتى قبله.

ما ورَدَ في هذا التقرير يُمثِّل الحد الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لايشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: تفاصيل الحادثة:

الأحد 4/ كانون الأول/ 2016 قرابة الساعة 10:30 أغار طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري ما لايقل عن 6 غارات على عدة مناطق في مدينة كفر نبل؛ ما أدى إلى مقتل 28 مدنياً، بينهم 6 أطفال، وسيدتان، إضافة إلى تضرُّر 8 مراكز حيوية مدنية. توزعت الغارات على النحو التالي:

– غارتان على مفرق حزارين في نهاية شارع الخطيب وهي نقطة حيوية مُزدحمة بشكل دائم، تسبب القصف بأضرار في مبنى مشفى الخطيب وفرن التآخي.

– غارتان استهدفتا دوار جوني في مدخل سوق المدينة تسببتا بأضرار في المدرسة الريفية ومدرسة ذي قار، وفرن الخير، ومركز لمنظمة الدفاع المدني.

تسببت الغارات الأربعة الآنفة الذكر في مقتل 28 مدنياً، بينهم 6 أطفال، وسيدتان وهم حصيلة مجزرتين حصلتا في مكانين وزمانين متقاربين ونقلوا إلى مشفى واحد؛ الأمر الذي شكلَّ صعوبة بالغة في التَّعرف على ضحايا كل مجزرة على حِدة.

– غارتان قرب مشفى كفر نبل الجراحي وفرن كفر نبل الآلي في الجهة الشمالية الغربية من المدينة؛ ما أدى إلى تضرُّر بنائهما.

صورة تظهر مواقع المراكز الحيوية التي استهدفها طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري في مدينة كفر نبل 4/ كانون الأول/ 2016

صورة تظهر مَوقِعَي المجزرتين في مدينة كفر نبل 4/ كانون الأول/ 2016

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط الإعلامي عصام منصور –عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك– وأخبرنا بروايته:

"عدة غارات متتالية شنَّتها طائرة النظام على عدة نقاط في المدينة، استهدفت إحدى الغارات (مفرق بيت جعار) وهو مفترق طرق في الحي الجنوبي الغربي يشهد ازدحاماً مرورياً بشكل دائم، شاهدت الضحايا تحت ركام السيارات المدمرة وعربات محترقة وداخلها جثث متفحمة، كان الدمار كبيراً جداً في المنطقة، منازل مدمرة ومحلات تجارية محترقة كما تضرر عدد كبير من السيارات والدراجات النارية. قُتل في هذه الغارة ما لايقل عن 21 شهيداً وقد شنت الطائرات غارة أخرى عند دوار جوني؛ ما أدى إلى مقتل ما يزيد عن 6 أشخاص معظمهم من بائعي الخضار الموجودين في المنطقة.

كل ما استهدفته مقاتلات النظام الحربية كان مدنياً ولا وجود لأية مظاهر مسلحة بالقرب من مناطق القصف، إنهم يحاولون قتل الحياة في مدينتنا".

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشط الإعلامي بلال بيوش وهو أحد ذوي الضحايا الذي قضوا في هذه المجزرة وأفادنا بمشاهداته:

"توجهت إلى مكان الغارة الأولى بعد دقائق من القصف وأمسكت كاميرتي وبدأت أوثّق مشاهد الدمار والدماء في المكان، ثم عادت الطائرة وأغارت في المنطقة نفسها 5 غارات، كانت السيارات تحترق وأشلاء الضحايا تحت ركام المحلات والمنازل، لم أستطع تمييز جثة عمي بين جثث الضحايا الذين انتشلتهم فرق الدفاع المدني، كان جثمانه عبارة عن أشلاء.

إن قوات النظام استهدفت أحد أكثر المناطق ازدحاماً في المدينة وهي منطقة مدنية لا يتواجد فيها مسلحون".

ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا

SNHR

1. فيصل أحمد البيوش
2. الطفل محمد عبد السلام الخليلي
3. محمد جلال شاهين شاكوش
4. محمد وليد الحلبي
5. السيدة صباحة عبد الفتاح البيوش وابنها رزق الحمار
6. عبد الرزاق الحلبي
7. طاهر الأحمر/ الدرة
8. وجيب الحمادي/ الحمصية
9. الطفل محمد أحمد حاج حميد - الخليلي
10. السيدة دلال عبد الوهاب الخطيب
11. يوسي الحلبية/ عجوز مرضة
12. هلال الرحبي/ الهيئة
13. عبد الكريم الحمادي/ الزبيدة
14. طفلة من قرية الزرعي
15. أنس حلاق الحمار
16. الطفل عبد الله محمد الداي

مقطع فيديو يظهر ضحايا جراء قصف طيران ثابت الجناح حكومي بالصواريخ شارع الخطيب في الحي الغربي من المدينة.

صور تظهر ضحايا المجزرة

صور تظهر آثار الدمار بسبب القصف الذي نفذه طيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري بشكل لا يقبل التشكيك قرارَي مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات السورية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلِّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إنَّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام السوري تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجَّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.

إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظل مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.

تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

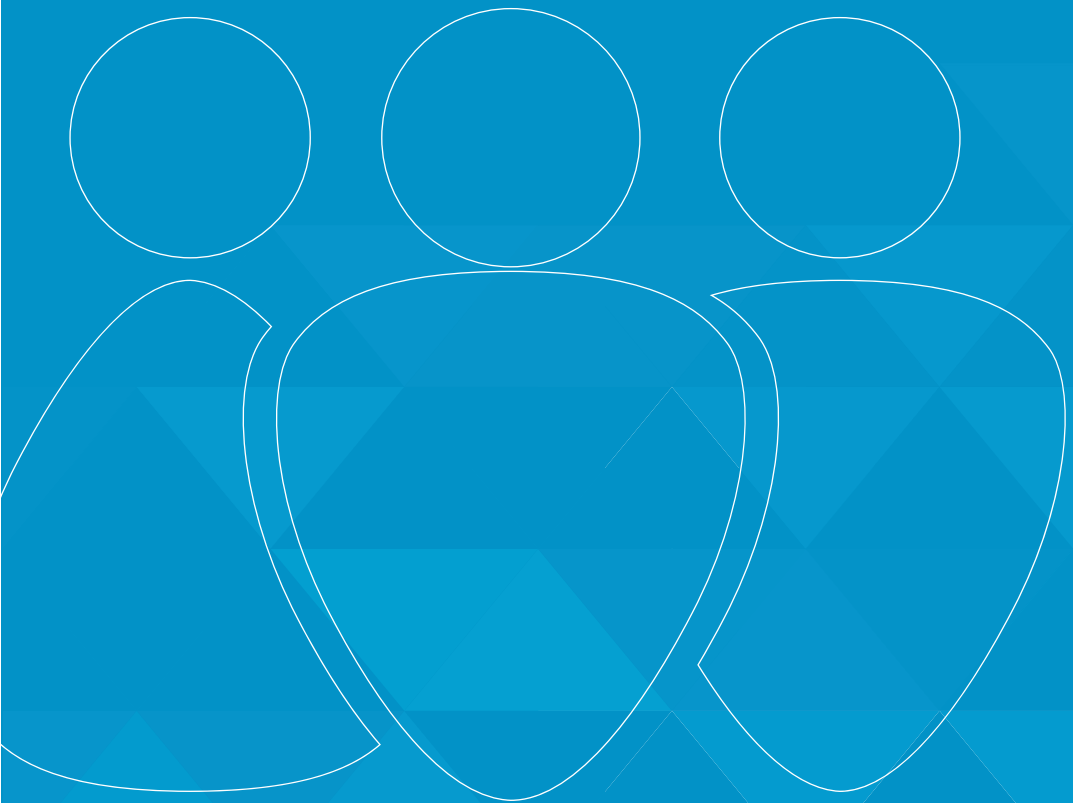

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org